

التكليف الثالث
مقرر: مهارات بحثية ١
برنامج الدكتوراه

إعداد: فادي مليباري

Fadi Melebari

الرقم الجامعي: ٢٠٢٠٠١٣٤٨



المهمة المطلوبة:

عرض أهداف البحث، وأهميته، والمنهج العلمي الذي اعتمد عليه الباحث في الدراسة

QSCIENCE CONNECT

OPEN ACCESS

ورقة بحثية

الإطار القانوني لعقد القرض العام

بينه حمد المري^{1,2*}

المخلص

يعتبر عقد القرض العام من العقود الإدارية التي تصدر عن الدولة، والذي يختلف فيها عن الأساليب العادية في إبرام العقود بصورة عامة، كونه يخضع لأسلوب القانون العام وليس الخاص، حيث تختلف مواقف التشريعات العربية والتشريعات القطرية في تنظيم عقد القرض العام. ويختلف الإطار القانوني الذي يحكم عقود القرض العام، والذي من خلاله يتم تحديد حقوق والتزامات كلا الطرفين الدائن والمدين فيه. عقد القرض العام هو نوع من العقود الإدارية التي تبرمها الدولة يتضمن اتفاقية مع جهة أخرى تُعطي مبلغاً مالياً معيناً لها، والتي تلتزم بدورها برد هذا المبلغ بالإضافة إلى دفع فوائد ناتجة عن هذا القرض. والغرض من عقد القرض العام عادة هو تمكين الجهة المدينة من الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهداف معينة، ويتضمن هذا النوع من العقود على شروط وأحكام محددة تحدد حقوق كل من الجهة الدائنة والجهة المدينة، بما في ذلك مدى التسديد ومعدل فوائد القرض وأية شروط إضافية قد تكون مطلوبة، وعادة ما تكون الدولة هي الطرف المدين في هذا العقد. والذي يختلف نطاقه القانوني عن عقد القرض على مستوى الأفراد الذي يخضع للقانون الخاص وليس القانون العام كما في عقد القرض العام. يوصي البحث جميع النظم القانونية بالنص على لزوم موافقة السلطة التشريعية لإبرام عقد القرض العام بسبب خطورته على الدولة ونظامها المالي والسياسي والاجتماعي، وبالإضافة إلى دعوة المشرع القطري لإجراء هذا التعديل بالإضافة إلى إصدار المشرع القطري قانون ينظم جميع جوانب عقد القرض العام وذلك من باب تكامل المجموعات التشريعية في الدولة، واستحقاقاً لما نص عليه الدستور القطري في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: عقد القرض، القانون العام، القانون الإداري، شروط استثنائية.

The legal framework for a public loan contract

Bainah Hamad Al-Marri^{1,2*}

¹Law consultant in oil and gas field sector

²MA in public law, Qatar University, Doha, Qatar

ABSTRACT

The public loan contract is considered an administrative contract issued by the state. It differs from the ordinary methods of contract formation in general because it is governed by public law rather than private law. Arab legislations and national Qatari legislations vary in how they regulate public loan contracts. The legal framework governing public loan contracts also varies, which determines the rights and obligations of both the creditor and the debtor. A public loan contract is a type of administrative contract entered into by the state, involving an agreement between two parties: one party provides a certain amount of money to the other, which in turn commits to repaying this amount along with paying interest resulting from this loan. The purpose of a public loan contract is usually to enable the debtor party to obtain the necessary funding to achieve certain objectives. This type of contract includes specific terms and conditions that define the rights of both the creditor and the debtor parties, including the repayment period, the loan interest rate, and any additional conditions

Cite this article as: Al-Marri BH. The legal framework for a public loan contract. QScience Connect 2024(2):1. <http://doi.org/10.5339/connect.2024.1>

تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: الإطار القانوني لعقد القرض العام
اسم الباحث: بينه بنت حمد المري

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

* مستشاره قانونية في قطاع النفط والغاز
حاصلة على درجة الماجستير في القانون
العام من جامعة قطر
* Email: bainah20680@qu.edu.qa

<http://doi.org/10.5339/connect.2024.1>

Submitted: 06 June 2024

Accepted: 07 August 2024

Published: 25 September 2024

© 2024 The Author(s), licensee HBKU Press. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution license CC BY 4.0 (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>), which permits unrestricted use, distribution and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

كيساينس
QSCIENCE

دار جامعة حمد بن خليفة للنشر
HAMAD BIN KHALIFA UNIVERSITY PRESS

أولاً/ أهداف البحث

يسعى هذا البحث أولاً إلى تحديد الإطار القانوني لعقد القرض العام وفهم طبيعته القانونية، وثانياً إلى تبين حقوق والتزامات كل من الدائن والمدين ضمن هذا العقد. كما يهدف إلى عرض أساليب إبرام عقد القرض العام في التشريعات المقارنة، وبيان سبل انقضاء هذا العقد، مع التركيز على الموقف التشريعي القطري للمقارنة مع تشريعات عربية أخرى .

ثانيًا/ أهمية البحث



- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم وصفًا قانونيًا دقيقًا لتنظيم عقد القرض العام ضمن التشريعات، ما يمكن المشرعين والفقهاء والممارسين من:
- فهم شروط وصلاحيات عقد القرض العام بالنصوص الرسمية.
 - تحديد نقاط القوة والضعف في الأطر القانونية الحالية.
 - اقتراح تحسينات تسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتمويل المشاريع العامة .

ثالثاً/ المنهج العلمي المعتمد في الدراسة



- اتّبع الباحث منهجاً تحليلياً وصفيّاً لتحقيق أهداف البحث، حيث:
- بدأ بالمنهج التحليلي لمراجعة الآراء الفقهية والنصوص القانونية المتعلقة بالقرض العام.
 - ثم استخدم المنهج الوصفي لجمع وتصنيف نصوص القوانين واللوائح وعرض أركان العقد وخصائصه كما هي في الواقع التشريعي دون تحييز .

رابعاً/ تفاصيل تطبيق المنهج التحليل والمنهج الوصفي



٢. المنهج التحليلي:

- استعراض آراء الفقهاء حول أحكام القرض العام وتوثيق نقاط الاتفاق والاختلاف.
- تحليل النصوص القانونية (القوانين واللوائح) لاستخلاص التعريفات والشروط التي وضعها المشرعون.
- مقارنة فقهية بين وجهات النظر الفقهية والتطبيقات العملية للعقد.

٢. المنهج الوصفي:

- جمع المواد القانونية من التشريعات القطرية والعربية ذات الصلة بالقرض العام.
- تصنيف أركان العقد إلى: (الطرفان - الموضوع - المدة - الجزاءات).
- تحليل وثائقي دقيق عبر جداول مصنفة لعرض الفروق التشريعية بين الأنظمة.

خامساً/ الخلاصة



في ضوء ما استعرضناه في هذه الدراسة، يتضح أن المنهج التحليلي والوصف القانوني قد مكّنا من بناء قاعدة معرفية رصينة حول عقد القرض العام، من خلال جمع وتصنيف نصوص التشريعات والفقه المقارن، وتحليل أركان العقد وخصائصه كما هي في الواقع التشريعي القطري والعربي. وقد أظهر الوصف التفصيلي نقاط القوة في التنظيم القانوني للقرض العام، وكشف عن ثغرات تتمثل في غياب التطبيق العملي ومشاركة الخبراء الميدانيين، بينما أضاف التحليل الفقهي عمقاً في فهم دوافع المشرعين وتباين وجهات النظر. وإن كانت نتائج الوصف قد مهّدت لإجراء مقارنة تحليلية دقيقة، فإن الدراسة تؤكد الحاجة إلى توسيع البحث مستقبلياً عبر استخدام مقابلات واستبيانات وعبرّات حالة لتعمّق الفهم التطبيقي وربط النصوص التشريعية بالواقع العملي للممارسين.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

